مقابل السلطة الوطنية فوق الارض الفلسطينية المحررة . وقد حدد ابو عمار (القاهرة ٣ اذار) ما يلي : « ١ ــ لا تنازل عن الحق التاريخي لشعبنا في ارضه ووطنه . ٢ ــ لا تفريط بحقوق الشعب الفلسطيني . ٣ ــ لا صلح مع اسرائيل . ٤ ــ لا اعتراف باسرائيل . ٥ ــ استمرار البندقية الفلسطينية مشرعة في وجه العدو لانها الاساس ». وكتبت « فلسطين الثورة » (٢/٢٧) « ان الثورة ترفض وبشكل قاطع الربط بين ممارسة شعبنا لسيادته الوطنية فوق ارضه وبين الاعتراف بالعدو » . وكتبت « الهدف » (٣/٩) « ان النضال لتحقيق شعار مرحلي مثل اقامة السلطة الثورية على جزء من ترابنا لا يمكن ان يتم بتسليم بنادقنا وتوقيعنا على اتفاقية جنيف » .

٣ ــ الحكومة الفلسطينية في المنفى : حتى الان هناك اتفاق على استبعاد فكرة حكومة المنفى الفلسطينية . رفض الاخ ابو اياد هذه الفكرة (في الكويت « النهار » ٢/١٢) كما اوضح الاخ ابو لطف (« وفا » ٢/٢٨) انه « لا داعي لمثل هذه الحكومة في الوقت الحاضر . فنحن لدينا كمنظمة تحرير وثيقة رسمية بكوننا الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني من الدول العربية والحلقة تتسع دوليا . وصرح الاخ بسام ابو شريف (« النهار » ٢/١٢) بأن الجبهة تعارض تأليف مثل هذه الحكومة في الوقت الراهن .

٤ ــ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ : تجمع فصائل الثورة على رفض هذا القرار . ورقة العمل الثلاثية أكدت على « الاستمرار في رفض قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ الذي لا يلبي الحد الادنى لمطالب الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة والذي يتنكر لوجود الشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية وينظر الى قضية شعبنا على أنها مشكلة لاجئين بينما هي قضية شعب وارضه التي شرد منها » . كذلك رفضت ورقة عمل الجبهة الشعبية هذا القرار ، وكتبت « الهدف » (٣/٩) « ان وحدة الموقف الفلسطيني يجب ان تقوم على أساس الرفض القاطع لقرار ٢٤٢ الذي يعالج الوضع الناشىء بعد هزيمة حزيران ، وعلى أساس الرفض القاطع لمؤتمر جنيف التصفوي على أساس القرار ٢٤٢ » .

٥ ــ عودة النظام الهاشمي : هذه المسألة هي نقيض اقامة السلطة الوطنية على الارض الفلسطينية المستعادة ، ومن هنا فان الاتفاق على اقامة السلطة الوطنية في الضفة الغربية بعد استعادتها تستتبع ضمنا رفض عودة الحكم الهاشمي اليها . لخص الاخ ابو اياد هذا الموقف بقوله « لا نقبل ان يحكم الملك حسين اي قطعة من ترابنا حتى ولو كانت صغيرة » . كذلك أكدت ورقة العمل التي قدمتها المنظمات الثلاث « رفض عودة السلطة الهاشمية الى أية ارض فلسطينية يزول عنها الاحتلال » . ويرتبط بهذه المسألة الموقف من النظام نفسه وتتفق ورقتا العمل بالنسبة لهذا الموقف، فالورقة الاولى تؤكد «مواصلة النضال مع الجماهير والقوى الوطنية في الاردن لتصفية النظام الهاشمي العميل وتجديد الوحدة الفلسطينية الاردنية على اسس وطنية ديموقراطية » والورقة الثانية تقول « المباشرة بالعمل الجاد والمدروس لاقامة الجبهة الوطنية الاردنية ــ الفلسطينية ، ومواصلة النضال ضد النظام الهاشمي العميل لاسقاطه واقامة الحكم الوطني الديموقراطي الذي يسهل متابعة القتال لتحرير فلسطين » .

وبجانب ذلك ، فان هناك اجماعا تاما على ضرورة الوحدة الوطنية الفلسطينية وحتميتها . وبالتأكيد فان ثمة نقاط التقاء اخرى غير ما ذكر ، الا ان ابرز هذه النقاط التي ذكرت تشير بوضوح الى امكانية القرار الفلسطيني الموحد الذي يلتقي عليه الجميع ضمن الحوار الديموقراطي المسؤول .

محادثات ابو عمار ــ غروميكو : جاءت زيارة وزير الخارجية السوفياتي الى المنطقة في الشهر الماضي وسط تكهنات دارت حول ان القصد من الزيارة كان في الاساس ارساء معادل لمسعى الوزير كيسنجر الهادف الى الخروج بتسوية شرق اوسطية تحمل ملامحها البصمات الاميركية ، فقد ظهر حتى الان ان كيسنجر هو فارس الحلبة الحريص على طبع حوافر حصانه على وجه التسوية . ومن المؤكد ان مثل هذا المعادل يستوجب تصليب مواقف اطراف النزاع العربية التي لم تنجرف في مضمار الشكل الاميركي من التسوية، كي تكون هذه الاطراف ــ حتى في وجود تسوية ــ قادرة على فرض ارادتها بما يمنع اصطباغ التسوية باللون الاميركي الفاضح . من هنا كان الاهتمام بزيارة غروميكو الى دمشق بتحديد،